مع توقعات باستمرار صدوره بعد رفع سقف الإنتاج لـ «أوبك» وشركائها

«الوطني»: إنتاج النفط الكويتي يرتفع في يونيو إلى 2.73 مليون برميل يومياً

- تقلص العجز المالي إلى 8.9 % من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2017-2018 مدعوما بارتفاع أسعار النفط
- تراجعت المبيعات العقارية في يونيو على أساس شهري لكنها حافظت على قوتها بشكل عام في الربع الثاني
- ارتفاع التضخم إلى 0.5 في المئة على أساس سنوي نتيجة تباطؤ طفيف في وتيرة انخفاض الإيجارات المنزلية
- تراجع نمو الائتمان إلى أدنى مستوياته منذ سبع سنوات عند 0.8 % على أساس سنوي في مايو مدفوعاً بتأثير قاعدي
- ارتفاع فائض الحساب الجاري لأعلى مستوياته منذ ثلاث سنوات في الربع الأول من 2018

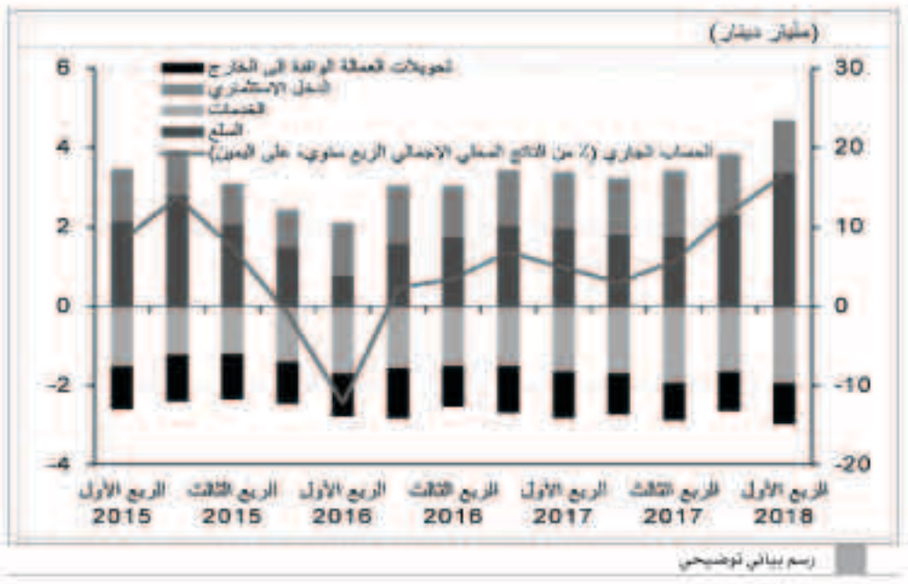

رسم بياني توضيحي

أوضح تقرير اقتصادي متخصص للبنك الوطني أنه بالرغم من الهدوء المعتاد في النشاط الاقتصادي خلال الفترة الممتدة في فصل الصيف وشهر رمضان، إلا أن الأنباء الاقتصادية خلال الشهرين الماضيين كانت جيدة بشكل عام. فقد حافظت أسعار خام التصدير الكويتي على مستواها الذي تجاوز 70 دولاراً للبرميل والذي يعد أعلا من مستواه بداية العام، وذلك بالإضافة إلى ارتفاع إنتاج النفط. كما شهد سوق الكويت للأوراق المالية أيضا أداءً قويا للغاية خلال شهر يوليو بدعم من تزايد الاستثمارات الأجنبية. في الوقت نفسه، امتدّ الأثر الإيجابي لارتفاع أسعار النفط إلى الأوضاع المالية والحساب الخارجي، حيث انخفض العجز المالي بشكل كبير في السنة المالية 2017–2018 (وإن كان أقل بقليل مما توقعناه). في المقابل، لا يزال نمو الائتمان ضعيفا، بالإضافة إلى تراجع المبيعات العقارية في يونيو على اساس شهري، ربما نتيجة لعوامل موسمية.

ارتفاع إنتاج النفط الكويتي على إثر رفع أوبك وشركائها سقف الإنتاج

اظهرت احدث البيانات ان إنتاج النفط الكويتي قد بدأ بالارتفاع في يونيو قبل بدء أوبك وشركائها بتنفيذ سقف الإنتاج الجديد، حيث ارتفع الإنتاج إلى 2.73 مليون برميل يوميا بزيادة 28 الف برميل يوميا من شهر مايو، وهو أعلى مستوى له منذ أن تم التوصل إلى اتفاق خفض الإنتاج في أواخر العام 2016. وتأتي هذه الزيادة في أعقاب إعلان أوبك وشركائها في منتصف يونيو قرار رفع الإنتاج بما يصل إلى نحو مليون برميل يومياً والذي من المقرر أن يدخل حيّز التنفيذ اعتبارا من يوليو، ردا على ضيق أسواق النفط العالمية التي رفعت أسعار النفط خلال الأشهر الأخيرة إلى أعلى مستوياتها منذ أكثر من ثلاث سنوات.

ولم يتضح بعد إلى أي مدى سيتم رفع إجمالي الإنتاج، كما تجنبت المجموعة أيضا إيضاح حصص زيادة الانتاج لكل دولة. ولكننا نعتقد أن الكويت، التي تعدّ واحدة من الدول القليلة المشاركة ذات قدرة إنتاجية إضافية، ستشهد ارتفاع في الإنتاج بحوالي 3% أو 90 الف برميل يوميا من مستويات شهر مايو، ليصل إلى 2.8 مليون برميل يومياً في شهر يوليو، وهذا يعني زيادة محتملة بواقع 2.5% مقارنة بشهر يونيو. وتتضمّن توقعاتنا للاقتصاد الكلي التي تم تعديلها مؤخرًا نموا بنسبة 1.5% في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي هذا العام، بالإضافة إلى 3.5% في القطاع غير النفطي، وبذلك تصل نسبة النمو الإجمالية إلى 2.5%.

عجز الموازنة ينخفض، ولكن اقل من المتوقع

انخفض عجز الموازنة (قبل التحويلات إلى احتياطي الأجيال القادمة) ليصل إلى 3.2 مليار دينار (8.9% من الناتج المحلي الإجمالي) في السنة المالية 2017–2018، من 4.6 مليار دينار (13.8% من الناتج المحلي الإجمالي) في السنة المالية السابقة، وذلك بدعم من الزيادة القوية في الإيرادات النفطية وارتفاع الإيرادات غير النفطية، الأمر الذي ساهم بشكل كبير في التعويض عن تزايد النفقات.

وكما كان متوقعاً، جاءت الإيرادات الحكومية أعلى من تلك المحددة في الميزانية، حيث بلغت 16.0 مليار دينار نتيجة ارتفاع أسعار النفط وكذلك ارتفاع الرسوم وتحسّن جهود وآليات التحصيل. ولقد ارتفع الدخل النفطي بنسبة 22%، تماشيا مع زيادة مماثلة في سعر خام التصدير الكويتي. وفي الوقت نفسه، ارتفع الدخل غير النفطي بنسبة 21% علاً اساس سنوي على إثر ارتفاع اقساط التأمين الصحي للوافدين، وتحسن تحصيل الإرادات.

اما بالنسبة للنفقات، فقد بلغت 19.2 مليار دنانير، مرتفعة بنسبة 8.7% علاً اساس سنوي ومتجاوزة توقعاتنا بفضل الارتفاع القوي في الإنفاق الرأسمالي وارتفاع الإنفاق علاً السلع والخدمات نتاجة ارتفاع اسعار النفط. فقد تم إنفاق 87% من المصروفات الرأسمالية المخصصة لقطاع البناء في السنة المالية 2017–2018، اي نسبة اعلى من معظم السنوات السابقة. وسجّلت الاجور والمرتبات، التي تعدّ اكبر مكون في الإنفاق، نموا بواقع 8% على اساس سنوي وذلك بدعم من زيادة التوظيف في القطاع الحكومي وربما ايضا نتيجة تحويلات الرواتب التقاعدية.

وفيما يخص رؤيتنا المستقبلية، ما زلنا نتوقع ان يتقلص العجز هذا العام، وذلك بالرغم من توقعاتنا المحافظة ببلوغ سعر مزيج برنت 65 دولارا للبرميل (متوسط السنة المالية)، ونظرا لارتفاع الإنفاق في السنة المالية 2017–2018 اعلى مما هو متوقع، فمن المرتقب ان ينخفض العجز إلى 6% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بتقديرنا السابق البالغ 5%.

تباطؤ المبيعات العقارية على خلفية عوامل موسمية

تراجعت المبيعات العقارية إلى 210 مليون دينار في يونيو من 264 مليون دينار في مايو، وذلك للشهر الثالث على التوالي. وقد جاء هذا التراجع بسبب انخفاض ملحوظ في مبيعات قطاعي العقار السكني والاستثماري على اساس شهري بنسبة 24% و33%، وذلك على التوالي. في المقابل، انتعشت المبيعات التجارية بنسبة 27% عن الشهر السابق. كما تراجعت ايضا قيمة الصفقات في يونيو، لا سيما في العقار الاستثماري الذي واصل انخفاضه بعد الأداء القوي الاستثنائي في شهري مارس وابريل. ومن المرجّح ان يعود الانخفاض الاخير في المبيعات إلى عوامل موسمية بما فيها شهر رمضان الذي عادة ما يشهد تباطؤا في النشاط، والذي أتى هذا العام بين منتصف مايو ومنتصف يونيو، متزامنا مع بداية فصل الصيف.

و فيما يخص اسعار العقار، فقد بدأت بعض المؤشرات تدل على تحسن طفيف، وذلك بعد فترة طويلة من الضعف. حيث جاءت التغيرات السنوية في أسعار المنازل السكنية جيدة في شهر يونيو، بينما ظلت أسعار الأراضي السكنية ثابتة إلى حدّ ما، بعد انخفاضها لمدة عامين. اما أسعار العقار الإستثماري، فلا تزال تشهد ضعفا.

التضخم يرتفع في يونيو، لكنه يظل متدنيا

ارتفع معدل التضخم العام بنسبة طفيفة في يونيو ليصل إلى 0.5% على أساس سنوي، لكنه كان أعلى بقليل من مستواه الذي سجّله في مايو البالغ 0.4% والذي يعدّ أدنى مستوياته منذ اربعة عشر عاما. وقد استقرّ التضخم الأساسي، الذي يستثني المواد الغذائية والمسكن، عند 1.7% دون تغيير عن شهر مايو، ولكن ادنى بكثير من متوسطه للعام الماضي.

كان ارتفاع الأسعار المعتدل في يونيو مدفوعا بتراجع معدل الانكماش في خدمات الاسكان (الإيجار في الغالب) إلى 0.9%- على اساس سنوي من 1.4%- في مايو، وذلك على الرغم من ان قطاع الاسكان لا يزال مصدر ضغوط كبيرة على التضخم بشكل عام، وقد ساهم هذا التسارع في التعويض بشكل كبير عن ضعف الأسعار في مكوّن الملابس (2.0%- على اساس سنوي من 1.0%- في مايو) وفي مكوّن الخدمات المتنوعة (3.2%+ على اساس سنوي من 3.7%+ في مايو). وبعد أن بلغ متوسط التضخم 0.7% على اساس سنوي في النصف الأول من العام 2018، نتوقع ان يرتفع بشكل طفيف في النصف الثاني على خلفية ارتفاع معتدل في اسعار المواد الغذائية، والمزيد من الانخفاض في وتيرة تراجع إيجارات المسكن، مع بقاء معدل التضخم الاساسي قريبا من مستوى 2%. كما نتوقع ان أصل متوسط التضخم العام إلا 1% في 2018، مع احتمال ان يكون أدنى من ذلك، مقابل 3.3% في 2017.

نمو الائتمان يعود للتباطؤ في مايو

تباطأ نمو الائتمان ليصل إلى أدنى مستوى له منذ سبع سنوات عند 0.8% على أساس سنوي في مايو، منخفضا من 1.5% في أبريل. حيث كان تباطؤه في شهر مايو مدفوعا بتأثير قاعدي بعد الزيادة القوية التي سجلها العام السابق، ولكنه يعود أيضاً بشكل جزئي إلى الضعف المستمر في نمو الائتمان خلال السنوات القليلة الماضية الناتج عن انخفاض أسعار النفط في 2014. وقد تباطأ النمو في معظم مكوّنات الائتمان في شهر مايو، بما في ذلك القروض الشخصية، بينما تأثر الائتمان الممنوح للأعمال باستمرار شركات الاستثمار في تخفيض مديونياتها. ولكننا نتوقع أن تأتي البيانات في شار أوتاو أثر قوة نتيجة زيادة الائتمان الممنوح لقطاع النفط.

في الوقت نفسه، جاء نمو الودائع دون تغيير يذكر عند 3.0% على أساس سنوي. فقد ارتفعت الودائع الحاومية مقارنة مع الشهر الماضي ولأنها استمرت في التراجع علاً أساس سنوي. كما بلغت نسبتها من إجمالي الودائع 15.8%، اي أقل بكثير من ذروتنا 17.1% في أوتاو الماضي. واستقر بالمقابل نمو ودائع القطاع الخاص عند نسبة قوية بلغت 4.0%.

ارتفاع فائض الحساب الجاري في الربع الأول من العام 2018 إلى أعلى مستوياته منذ ثلاث سنوات

سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات في الربع الأول من العام 2018 أعلى فائض له منذ ثلاث سنوات عند 1.7 مليار دينار (17% من الناتج المحلي الإجمالي للربع الأول) مرتفعا من 1.2 مليار دينار في الربع الرابع من العام 2017. وقد ساهم ارتفاع الفائض التجاري، الذي كان مدعوما بارتفاع أسعار النفط، في التعويض بشكل كبير عن العجز المتزايد في ميزان الخدمات، وعن انخفاض الدخل الاستثماري بالإضافة إلى ارتفاع تحويلات العمالة الوافدة إلى الخارج. اما بالنسبة للعام 2018، نتوقع تسجيل فائض بواقع 10% من الناتج المحلي الإجمالي، مع العلم أن هذه التوقعات تفترض سعر متحفظ للنفط عند مستوى 65 دولارا للبرميل لمزيج برنت (الذي بلغ متوسطه نحو 72 دولارا حتى الآن من هذا العام).

في الوقت نفسه، تراجع عجز الحساب المالي في ميزان المدفوعات من 4 مليار دينار في الربع الرابع من العام 2017 ليصل إلى 1.4 مليار دينار في الربع الأول من العام 2018. وقد ساهمت قوة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في التعويض بشكل كبير عن صافي التدفقات الخارجة من المحافظ المالية، الذي نتج عن عمليات التصفية من قبل المقيمين في الخارج. أما تدفقات الاستثمارات الأخرى إلى الخارج، فقد كانت ضئيلة في الربع الأول من 2018 مقارنة بالربع السابق حيث بلغ إجمالها 1.7 مليار دينار، نتيجة إعادة تحويل العملة والودائع من قبل الحكومة.

سوق الأوراق المالية يسجل أداءً قويا في يوليو

سجّلت بورصة الكويت أكبر ارتفاع شهري لها في يوليو وذلك منذ 18 شهر، حيث ارتفع المؤشر الرئيسي بواقع 5.7%. ولقد قادت الأسهم الرئيسية قوة الأداء، حيث ارتفعت بنسبة 8% على أساس شهري، في حين ارتفع السوق الرئيسي بنسبة اقل بقليل عند 1.4%. وكانت البنوك وشركات الاتصالات هي القطاعات المهيمنة، في حين كانت السلع الاستهلاكية والخدمات الحلقة الأضعف.

وقد سادت السوق موجة اهتمام متزايد من قبل المستثمرين الأجانب، واستطاع السوق الاستفادة من قوة الطلب على أسهم شركة «المتكاملة القابضة». ولقد بلغ متوسط قيمة التداول اليومي 28 مليون دينار في شهر يوليو، وهو اقوى مستوى له منذ ما يتجاوز الثلاث سنوات.

وبدأ المستثمرون الأجانب في تجهيز عمليات الشراء بشكل متزايد قبل الإدراج لبورصة الكويت في مؤشر «فوتسي» على مرحلتين، حيث من المقرر أن يبدأ في سبتمبر. كما ترجع أيضا زيادة الاهتمام إلى إضافة البورصة إلى قائمة مؤشر «مورغان ستانلي» للأسواق الناشئة في أواخر يونيو. في الوقت نفسه، استقبل المستثمرون إدراج أسهم شركة «المتكاملة القابضة» بشكل إيجابي، حيث استحوذ نشاط تداول أسهمها على 16% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في يوليو، وذلك على الرغم من أنها أدرجت في منتصف الشهر.

تتضمن خطط سداد مميزة وبدون فوائد لفترة محدودة

«المزايا القابضة» تطلق حملتها التسويقية لصيف 2018 على وحدات «ريزيدانس» في مسقط

أعلنت شركة المزايا القابضة عن إطلاق حملة صيف 2018 خلال الفترة من 5 ولغاية 18 اغسطس على وحدات مشروعها المتميز في سلطنة عمان «مزايا ريزيدانس»، المجمع السكني المتكامل والواقع في أهم المناطق الحيوية في العاصمة مسقط، في ولاية السيب بمنطقة الوالح، والمخصص بالدرجة الأولى للمواطن العماني، وكافة أبناء دول مجلس التعاون الخليجي.

وذلك من خلال عروض خاصة بشهر اغسطس ومميزات عديدة تطلقها الشركة عبر منصة خاصة في سيتي سنتر مسقط طوال الشهر حيث يتم عرض وحداته للبيع أمام الجمهور العماني، من خلال نماذج متعددة ومساحات وتصاميم تناسب مختلف الأسر كبيرة العدد وصغير العدد باقرادها ولمختلف التوجهات السكنية والاستثمارية.

حيث سيستفيد الراغبين بشراء الوحدات السكنية في مشروع «مزايا ريزيدانس» من عروض مغرية لفترة محدودة تتضمن أسعار تنافسية على الوحدات السكنية المتعددة تبدأ من 41.700 الف ريال عماني، وخطة سداد مرنة تلائم كافة شرائح المجتمع العماني، تتمثل بـ 10% كدفعة أولى، و30% عند التسليم، على أن يتم تقسيط 60% على دفعات على مدار العام 2019 بدون فوائد.

كما يتضمن عرض الصيف من المزايا توفير قسائم خصومات بنسبة تصل إلى 30 بالمئة على مشتريات الأثاث والمفروشات من «هوم سنتر» في سلطنة عُمان، وفرصة دخول السحب على تأثيث شقة بالكامل، وإعفاء من رسوم الصيانة لمدة سنتين، وتجهيز مطبخ مجانا.

جاسم الحضرمي

وستقوم المزايا باستقبال الراغبين في التملك في شقة العرض المؤثثة بالكامل في موقع المشروع، او من خلال منصة خاصة في سيتي سنتر مسقط، حيث بإمكان الجمهور من الاطلاع على مختلف النماذج والتصاميم ذات المساحات المختلفة والتي تناسب أذواق ومتطلبات الأسرة العمانية، وطريقة معيشة مختلف الأسر الخليجية، كما تتوافق وحدات المشروع مع تطلعات فئة المستثمرين في ظل ما يتميز به المشروع من قربه من مطار منطقة السيب الجديد ما يعزز من جاذبيته للسكان والمستثمرين من مختلف الفئات.

وفي هذه المناسبة قال جاسم الحضرمي، مسؤول التسويق والمبيعات في شركة المزايا للتطوير العقاري – عمان: «تقدم المزايا من خلال حملة صيف 2018 عروض مميزة وتسهيلات لفترة محدودة للراغبين في تملك وحدات سكنية في المشروع الذي يقع في أكثر الأماكن حيوية في مدينة مسقط، والتي تعد بحق فرصة مجدية على الصعيدين المعيشي أو الاستثماري».

وأكد الحضرمي على أن السوق العقاري العمانيّ يؤكد وعلى الدوام قوته جدواه المبنية على أسس الاستقرار والأمن اقتصادي والاجتماعي وما يتميز به من ثبات على مستوى الطلب المحلي، ما يجعله من الأسواق الفريدة من نوعها على مستوى المنطقة، وبالشكل الذي يعزز من فرص نجاح الاستثمار العقاري فيه.

وهذا وتتراوح أسعار عروض الصيف بين الشقق السكنية ذات غرفة النوم الواحدة من 68 – 76.8 مترا مربعا والتي تبدأ من 41.700 ريال عماني، والشقق ذات غرفتي نوم من 104 – 114.5 مترا مربعا بأسعار تبدأ من 68.365 ريال عماني، والشقق ذات 3 غرف نوم من 142.5 – 161 مترا مربعا بأسعار تبدأ من 86.990 ريال عماني.

وأضاف الحضرمي أن المرحلة الأولى من المشروع والتي أصبحت جاهزة للتسليم تم تشييدها على أرض تبلغ مساحتها 6614 مترا مربعا، وتتألف من 120 شقة سكنية متعددة المساحات، علاوة على 28 محلاً تجارياً، وتتميز بمنتج عقاري بجودة عالية تتناسب أسعاره وكافة شرائح المجتمع العماني، وقد تم عمل تصاميم ومساحات عصرية، وباستخدام أفضل المواد الإنشائية من حيث الجودة والكفاءة، إلى جانب توفير كافة المرافق الخدمية من حمامات سباحة، وملاعب تنس، ومناطق لعب للأطفال، وأندية صحية نسائية ورجالية، إلى جانب توفير مواقف السيارات السفلية وخدمات الأمن والتنظيف والصيانة على مدار الساعة، وبالشكل الذي يؤمن بيئة سكنية ضمن مجتمع متكامل.

تقنية ذكاء اصطناعي للتفاعل مع العملاء، وتوفير احتياجاتهم على مدار الساعة

«بيتك» يطلق تكنولوجيا الشات بوت «Chatbot»

أطلق بيت التمويل الكويتي «بيتك» تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي– الشات بوت (Chatbot) الذي يحمل اسم «بيتك للمساعدة»، بالتعاون مع «مايكروسوفت»، في خطوة للمضي قدما في التحول الرقمي من خلال تحسين تفاعل العملاء وتمكين موظفي البنك وفق أعلى معايير كفاءة الاداء.

ويوفر الشات بوت (Chatbot) احتياجات العملاء ومتطلباتهم على مدار الساعة طيلة أيام الاسبوع، حيث يتوفر على اكثر منصات «بيتك» الالكترونية تفاعلا بما في ذلك الموقع الالكتروني لـ«بيتك» وتطبيق البنك على الهواتف الذكية KFHonline. وفي غضون ذلك، سيتم تمكين الموظفين لتحقيق المزيد وتعزيز الكفاءة في العمل، حيث سيتم توظيف الذكاء الاصطناعي للحد من أعباء العمل، مما يسمح لموظفي خدمة العملاء بتركيز الجهود على قضايا أكثر تعقيدا وترك الخدمات المصرفية الاعتيادية لنظام الذكاء الإصطناعي لتقديم الحلول وابتكار الطرق الأكثر فعالية لتحليل استفسارات العملاء، وتسهيل رؤية أوسع وأعمق للبيانات.

وأشار رئيس الخدمات المصرفية للافراد والخدمات المالية الخاصة للمجموعة في «بيتك»، وليد خالد مندني الى ان رحلة التحول الرقمي في «بيتك» بمثابة منارة للقطاع المصرفي في المنطقة، منوها بأن «بيتك» يهدف إلى جني ثمار الثورة الصناعية الرابعة من خلال إطلاق أحدث وسائل التواصل على مستوى المؤسسات والإنتاجية وذكاء الأعمال وأدوات التحليل، بالإضافة إلى بناء مركز البيانات الخاص بالبنك بحلول نهاية هذا العام. ولفت الى ان «مايكروسوفت» قد اثبتت انها الشريك المثالي للمساهمة في متابعة طموحات «بيتك» الرقمية، نظرًا لأن بيئة الشركة السحابية تقدم نموذجا مثاليًا بالمرونة والكفاءة والابتكار.

واضاف مندني ان الشات بوت «بيتك للمساعدة» هو احدث نقطة انطلاق في الرحلة الرحلية التي يمضي بها «بيتك»، مبينا ان «بيتك» تبنى بالفعل تكنولوجيا سحابة «مايكروسوفت»، واعتمد برامج Office 365 وDynamics CRM. مع اضافة طبقة متقدمة من الحماية إلى العمليات اليومية والعديد من الحلول التقنية المتطورة.

وقال ان Dynamics CRM قد اتاح امكانية اتمتة طلبات الخدمة المتعددة على مستوى الفرع والإدارة على حد سواء، اذ يوفر ذلك عملية مبيعات اكثر تنظيما، ومركز اتصال اكثر كفاءة، مع تسهيل رؤية ومتابعة الادارة العليا للمبادرات والمشاريع قيد التنفيذ.

من جانبه قال تشارلز نحاس المدير العام لدى مايكروسوفت الكويت، ان التحول الرقمي ساعد المؤسسات على تحقيق المزيد من النجاح من خلال مشاركة العملاء، وتمكين الموظفين، وتحسين العمليات، وإعادة ابتكار نماذج الأعمال.

ولفت الى ان تكنولوجيا الذكاء الإصطناعي– الشات بوت (Chatbot) تساهم في تمكين ودعم فرق العمل في قدرتها على خدمة العملاء، مشيرا الى ان إمكانيات هذه التكنولوجيا تساهم في زيادة رضا العملاء و خفض التكاليف، فيما تحظى باهتمام المؤسسات عبر مختلف القطاعات، كما ان معدلات تطبيقها يشهد ازديادا ملحوظا واقبالا كبيرا. واضاف انه من الممكن اضافة الشات بوت (Chatbot) في قنوات التواصل الاجتماعي بما في ذلك الرسائل القصيرة SMS وتطبيقات المؤسسات على الموبايل، ومواقع الويب، الامر الذي من شانه ان يمكن العملاء من الوصول الى المؤسسة بالطريقة والوقت الذي يناسبهم دون اوقات انتظار نظرًا لأن نسخة واحدة من الـ (Chatbot) يمكنها التعامل مع آلاف العملاء في وقت واحد.